تجارب رائدة في بناء مناهج اللغة العربية بالتشريع الجزائري

إيمان بغدادي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة – الجزائر

Baghdadi@centre-univ-Mila.dz

الملخص:

إن الواقع اللغوي في الجزائر يميزه وجود لغات عديدة في الاستعمال، لذلك يجب التركيز على سياسة لغوية واضحة المعالم من أجل تحقيق الوحدة الوطنية، وإعطاء كل لغة مكانتها، ولإعطاء اللغة العربية المكانة التي تليق بها، يكون أولا من خلال سن القوانين الكفيلة بتطويرها وترقيتها كونها اللغة الوطنية الرسمية المحمية دستوريا وقانونيا، فالقانون هو الإطار الموفر لضمانات النهوض بها وجعلها تلتحق بركب الحضارة، وحماية ثقافتنا وهويتنا من تيار العولمة، فاللغة العربية عنوان وجودنا، وعلى من بيده سلطة التشريع وسن القوانين العمل و الالتزام بتطوير وتعميم اللغة العربية، إلا وهو البرلماني ليكون أكثر فعالية في إثبات اللغة العربية بالمجتمع الجزائري وبكل مجالاته، فالسياسة اللغوية ضرورة حتمية تفرضها المعطيات المعاصرة، كما تفرضها العولمة حفاظا على الهوية الوطنية.

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية؛ الدستور ؛ القانون؛ ترقية؛ الهوية الوطنية؛ تعميم؛ الجزائر ؛ البرلمان.

Abstract:

The linguistic reality in Algeria is distinguished by the presence of many languages in use. Therefore, it is necessary to focus on a clear language policy in order to achieve national unity, give each language its place, and to give the Arabic language the place it deserves, firstly through the enactment of laws that guarantee its development and promotion, as it is the language. Official patriotism that is constitutionally and legally protected. The law is the framework that provides guarantees for its advancement and making it join the ranks of civilization, and protecting our culture and identity from the current of globalization. Effective in proving the Arabic language in the Algerian society and in all its fields. Linguistic policy is an inevitable necessity imposed by contemporary data, as it is imposed by globalization in order to preserve the national identity.

Keywords: Arabic language; constitution, law, promotion, national identity, circular, Algeria, parliament

مقدمة

إن اللغة هي الترسانة الثقافية التي تبني الأمة وتحمي كيانها، حيث قال فيخته فيلسوف الألمان؛ أن اللغة تجعل من الأمة الناطقة بها كلا متراصا خاضعا لقوانين، انها الرابطة الحقيقية بين عالم الأجسام وعالم الأذهان، هاته الترسانة الثقافية تحتاج إلى ترسانة قانونية كفيلة لحمايتها وموفرة لها الضمانات لتطويرها وترقيتها.

إن القانون هو مجموع القواعد القانونية العامة والمجردة التي تسنها الدولة عن طريق مؤسساتها العليا، والتي تدخل حيز التنفيذ بمجرد المصادقة عليها، والتي يخضع لها الأفراد داخل الدولة لأن مخالفة قاعدة قانونية ملزمة تنتج عقابا في ذمة المخالف لها بالضرورة، فالقانون هو التعبير عن الإرادة العامة ولكل المواطنين الحق في المساهمة شخصيا أو عن طريق ممثليهم في صياغته في المؤسسات الديمقراطية عن طريق مجالس البرلمان المنتخبة، لأن القانون يصاغ كتعبير عن إرادة الشعب، والبرلمان هو صوت الشعب.

والتشريع اللغوي أصبح ضرورة، وإن الإسهام الفعلي في التعريب الكامل للمجالات المتنوعة التي يحيا فيها المواطن، لا يكون فقط بالتنظير والتقنين والتشريع، وإنما يتجسد ذلك أيضا في التطبيق الفعلي لهاته القوانين، والاهتمام باللغة واجب ومفروض على اهلها، ولا يجب توقع الاهتمام بها من طرف الغير فيها، لأنها أصل من أصول الوجود والثبات لدى المجتمعات، بدءا من الإرادة السياسية ودورها في تطبيق قانون التعريب وتعميم اللغة العربية، حتى البرلمان له كلمته في ذلك هو الآخر باعتباره سلطة تشريع وسن القوانين.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: إلى أي مدى يمكن للقانون أن يسهم في ترقية اللغة العربية من أجل تحقيق الوحدة والحفاظ على الهوية الوطنية؟

أولا: مكانة اللغة العربية بالدستور الجزائري

إن الدستور فوق الجميع وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ويحمي مبدأ اختيار الشعب، ويضفي الشرعية على ممارسة السلطات، ويكفل الحماية القانونية ورقابة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية.

إن دستور 1976 وحسب المادة 3 منه تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية، تعمل الدولة على تعميم استعمال اللغة الوطنية في المجال الرسمي، هذا هو أول دستور تعتمده الدولة بعد الاستقلال، لذلك هاته المادة من المبادئ المنظمة لهذا المجتمع، تؤكد وبشكل صريح ورسمي على اعتماد اللغة العربية لغة رسمية ووطنية للدراسة بشكل عام ورسمي في كل مجالات الحياة.

و دستور 1989 هو ثاني دستور تعتمده الجزائر بعد اعتماد التعددية والتخلي عن نظام الحزب الواحد، و تبني الديمقراطية لتصحيح المسار السياسي والاجتماعي للمجتمع آنذاك، وحسب المادة 3 منه تنص على نفس ما نصت به فالدستور السابق، ولم يضف شيئا جديدا فيما يخص السياسة اللغوية للمجتمع الجزائري، خاصة أنه جاء بعد فترة انتقالية مهمة في الحياة السياسية والتاريخية للدولة الجزائرية إذ مثل هذا الدستور يعتبر الخطوة الأولى للديمقراطية في الجزائر، حيث بقيت اللغة العربية اللغة الرسمية والوحيدة

بالبلاد، رغم أن الديباجة المقدمة لهذا الدستور تضمنت بعض الإشارات التاريخية لانتماء الجزائر وأصولها الثقافية و التاريخية، دون تفصيل أو إشارة إلى الأصول الأمازيغية للمجتمع الجزائري.

وانطلاقا من دستور 1989 ظهر قانون تعميم استعمال اللغة العربية في 16 جانفي 1991 معتمدا على قوانين سابقة وقد أقر مجموعة من البنود.

و دستور 1996 هو أيضا لم يضف الجديد فيما يخص المسألة والسياسة اللغوية وبقيت اللغة العربية لغة رسمية ووطنية دون منازع في المستوى الرسمي والقانوني، غير أن الشارع اللغوي في الجزائر يزداد حدة وتصل الأمور فيه إلى الصراع بين الناطقين بالتعدديات اللغوية الموجودة على مستويات الاستعمالات الالسنية في الجزائر لا ستعاب المشكلة اللغوية، كان هذا القانون أن يضع حدة لهذه المشكلة، بإعادة الاعتبار للغة الأمازيغية كلغة وطنية مع اللغة العربية، وكذلك أن يضع حدود للتعامل مع اللغة الفرنسية، حيث كانت تلك الاستثناءات غير واضحة ومضللة في كثير من الأحيان، خاصة في مجال التربية والتعليم.

ودستور 2002 نصت المادة 3 مكرر منه أن تمازيغت هي كذلك لغة وطنية تعمل الدولة على ترقيتها وتطويرها، بكل تنوعاتها اللسانية عبر التراب الوطني، وهذا التعديل عن طريق البرلمان وأخذ رأي المجلس الدستوري، حيث وافق 482 نائبا من مجموع 514 نائبا في البرلمان.

وجاءت الفرصة في آخر تعديل للدستور سنة 2016 ليتم تجسيد أهم المطالب، فبالإضافة للإشارة في الديباجة إلى البعد الثلاثي للهوية الجزائرية المتمثلة في الإسلام والعروبة والأمازيغية والتي تعمل على ترقية وتطوير كل منها، تم النص على أن تمازيغت هي لغة وطنية ورسمية، مما يمنحها مكانة تجعلها لغة تندمج في الدوائر الرسمية. مواصلة في نفس النهج، نص التعديل على إنشاء مجمع جزائري للغة الأمازيغية يتم وضعه مباشرة لدى رئيس الجمهورية[i].

والتعديل الدستوري الأخير بموجب الاستفتاء الشعبي في 01 نوفمبر 2020.[ii]

وأصبحت المادة تنص: " اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية

تظل العربية اللغة الرسمية للدولة

يحدث لدى رئيس الجمهورية مجلس أعلى للغة العربية

يكلف المجلس الأعلى للغة العربية على الخصوص بالعمل على ازدهار اللغة العربية وتعميم استعمالها في الميادين العلمية والتكنولوجية والتشجيع على الترجمة إليها لهذه الغاية."

والمادة 4 تنص على آن " تمازيغت هي كذلك لغة وطنية رسمية

تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني

يحدث مجمع جزائري للغة الأمازيغية يوضع لدى رئيس الجمهورية.

يستند المجمع إلى أشغال الخبراء...ويكلف بتوفير الشروط اللازمة لترقية تمازيغت قصد تجسيد وضعها كلغة رسمية فيما بعد.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بموجب قانون عضوي."

1- تكريس اللغة العربية في المناهج التربوية الجزائرية

تُعَدُّ اللغة العربية عنصرًا أساسيًا في الهوية الثقافية والوطنية في الجزائر، وقد شهدت المناهج التعليمية تحولات ملحوظة في السنوات الأخيرة بهدف تعزيز مكانتها، ونلمس عدة جوانب تتعلق بتعليم اللغة العربية، والتحديات التي تواجهها، والإصلاحات التي تم إدخالها.

الإصلاحات التربوية وتأثيرها على اللغة العربية

في بداية الألفية الثالثة، واجهت الجزائر تحديات العولمة التي أثرت على النظم التعليمية والثقافية، وقد استدعى ذلك ضرورة إصلاح المنظومة التربوية لتكون قادرة على التعامل مع هذه التغيرات العالمية، مع الحفاظ على الهوية الوطنية، وقد تم إدخال إصلاحات تهدف إلى تطوير المناهج التعليمية بحيث تشمل استراتيجيات جديدة تتماشى مع متطلبات العصر، مع التركيز على أهمية اللغة العربية كأداة للتواصل والمعرفة.

واقع تعليم اللغة العربية

تشير الدراسات إلى أن تعليم اللغة العربية في المدارس الجزائرية يواجه عدة مشكلات، منها ضعف مهارات الطلاب في القراءة والكتابة، وعدم إتقان المفردات، تعود هذه المشكلات جزئيًا إلى طرق التدريس التقليدية التي تعتمد على القواعد والترجمة، مما يجعل عملية التعلم أقل جاذبية للطلاب.

التحديات والفرص

من خلال هذه التحديات، تبرز أيضًا فرص لتحسين تعليم اللغة العربية، من خلال اعتماد أساليب تدريس مبتكرة تركز على التفاعل والممارسة العملية، مما يسهم في تعزيز مهارات الطلاب ويعزز من مكانة اللغة العربية في المجتمع.

2- تشجيع الرقمنة في المدارس الجزائرية

الجزائر شغالة على رقمنة المدارس كجزء من خطة كبيرة لتحسين التعليم، مشروع "المدرسة الرقمية" اللي أطلقته الحكومة هدفه تحديث النظام التعليمي عشان يتماشى مع التكنولوجيا الحديثة.

✓ **أهداف المشروع**

– تحسين جودة التعليم: المشروع يهدف لرفع مستوى التعليم باستخدام التكنولوجيا الحديثة، عشان الطلاب يحققوا نتائج أفضل.

– تخفيف الأعباء: يركز المشروع على تقليل الضغوط النفسية والجسدية على الطلاب، زي تخفيف وزن الحقيبة باستخدام الألواح الإلكترونية.

– توفير بيئة تعليمية متطورة: يسعى المشروع لتقديم بيئة تعليمية تفاعلية وكفؤة، تساعد الطلاب على الوصول لمصادر المعرفة بشكل أفضل.

✓ **مراحل تنفيذ الرقمنة**

– المرحلة التجريبية: وزارة التربية بدأت بتجهيز 50 مدرسة نموذجية بالألواح الإلكترونية كخطوة أولى.

– التوسع التدريجي: في السنة الدراسية الحالية، تم تجهيز 1629 مدرسة ابتدائية بألواح إلكترونية ذكية، وفي خطط لتعميم النظام على كل المدارس في المستقبل.

– توفير الموارد: تم توزيع أكثر من 71 ألف لوحة إلكترونية.

ثانيا: تعميم استعمال اللغة العربية بالتشريع الجزائري

جاء قانون رقم: 91–05 المؤرخ في 16 جانفي 1991[iii]، المعدل والمتمم بالأمر رقم: 96–30 المؤرخ في 21 ديسمبر 1996، المتضمن قانون تعميم استعمال اللغة العربية[iv].

حيث يشمل قانون رقم: 91–05 على 40 مادة مقسمة إلى 6 فصول، جاء هذا القانون ليحدد القواعد العامة لاستعمال اللغة العربية في مختلف ميادين الحياة الوطنية وترقيتها وحمايتها، على اعتبار أن اللغة العربية مقوم من مقومات الشخصية الوطنية الراسخة وثابت من ثوابت الأمة، حيث يجسد العمل بها كمظهر من مظاهر السيادة، واستعمالها من النظام العام، ولقد فرض هذا القانون على كل المؤسسات، أن وتعمل لترقية اللغة العربية وحمايتها، والسهر على سلامتها وحسن استعمالها، وقد منع هذا القانون كتابة اللغة العربية بغير حروفها وجعل كل محررات والوثائق الرسمية والتقارير ومحاضر الإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات والجمعيات، تكون باللغة العربية، إلا أنه يمكن استعمال اللغات الأجنبية الى جانب اللغة العربية كاستثناء في الندوات والملتقيات والتظاهرات الدولية، وتنص المادة 15 منه على أنه يكون التعليم والتربية والتكوين في كل القطاعات وفي جميع المستويات والتخصصات باللغة العربية، مع مراعاة كيفيات تدريس اللغات الأجنبية.

وتنص المادة 23 منه المعدلة بالأمر لسنة 1996 على أنه ينشأ مجلس أعلى للغة العربية ويوضع تحت إشراف رئيس الجمهورية يقوم على الخصوص:

- متابعة تطبيق أحكام هذا القانون وكل القوانين الهادفة إلى تعميم استعمال اللغة العربية وحمايتها وترقيتها وتطويرها.
- التنسيق بين مختلف الهيئات المشرفة على عملية تعميم استعمال اللغة العربية وترقيتها وتطويرها.
- تقييم اعمال الهيئات المكلفة لتعميم استعمال اللغة العربية وترقيتها وتطويرها.
- صلاحية النظر في ملائمة الآجال المتعلقة ببعض التخصصات في التعليم العالي المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 36 المعدلة بالأمر.
- تقديم تقرير سنوي عن عملية تعميم استعمال اللغة العربية إلى رئيس الجمهورية

يمكن إضافة صلاحيات أخرى بموجب مرسوم رئاسي[v].

وتنص المادة 25 على أنه يسهر المجمع الجزائري للغة العربية طبقا لأحكام القانون على إثراء اللغة العربية وترقيتها وتطوير استعمالها لضمان إشعاعها.

وتنص المادة 28 على أنه ينشأ مركز وطني يتكفل بما يأتي:

- تعميم استعمال اللغة العربية بكل الوسائل الحديثة الممكنة
- ترجمة البحوث العلمية والتكنولوجية من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية ونشرها
- ترجمة الوثائق الرسمية عند الطلب
- مزاوجة لغة الأشرطة العلمية والثقافية والوثائقية.
- تجسيد البحوث النظرية للمجمع الجزائري للغة العربية والمجامع العربية الأخرى في مواقع الحياة العلمية.

ينص هذا القانون وجوبا على استكمال عملية تعميم استعمال اللغة العربية في أجل أقصاه 5 يوليو 1998، غير أنه يتم التدريس باللغة العربية بصفة شاملة ونهائية في كل مؤسسات التعليم العالي والمعاهد العليا في أجل أقصاه 5 يوليو 2000، مراعاة لأحكام المادة 23 من القانون رقم: 91-05 المعدلة بالأمر 96-30.[vi]

نلاحظ أن المشرع الجزائري استحدث هيئات مكلفة بمهام خاصة لترقية اللغة العربية وترقيتها وتطويرها، وتعمل على تعميمها مثل: المجلس الأعلى للغة العربية، المجمع الجزائري للغة العربية، المركز الوطني للغة العربية كهيئات تنفيذ ومتابعة ودعم.

1 -الممارسة الخاصة لقوانين تعميم اللغة العربية بالواقع

لقد وضعت بعض الهيئات العليا والتي جاءت للإشراف على ترقية اللغة العربية وتعميم استعمالها:

أ-الجمعية الوطنية للدفاع عن اللغة العربية

هي جمعية ثقافية تم تأسيسها في نهاية سنة 1990 بعد عقد عدة اجتماعات تأسيسية بين سنة 1988 و1989 التي كان عددها 105 عضو، انتخبت مجلس الجمعية ومكتبها ورئيسها الدكتور عثمان سعدي.

من أهدافها: ترقية اللغة العربية في المجتمع الجزائري، وهي مهمة منصوص عليها في جميع المواثيق والدساتير الجزائرية، باعتبارها اللغة الرسمية للجزائر، وقد أصدرت الجمعية مجلة " الكلمة" الناطقة باسمها.

ب -مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية

أنشئ المركز بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 91-447" شهر ديسمبر 1991، وهو مركز يشتمل على سلسلة من الأقسام يتكفل كل قسم منها بمجموعة من المهام:

- قسم تعليمية اللغة العربية وتعليم اللغات المقارنة
- قسم التبليغ المنطوق وأمراض الكلام
- قسم المعلومات اللسانية

- قسم اللسانيات العربية والمعجمات والمصطلحات العربية وعلم الترجمة[vii].

ج –المجلس الأعلى للغة العربية

يشمل المرسوم الرئاسي رقم: 98–225 المؤرخ في 11 يوليو 1998، المتضمن صلاحيات المجلس الأعلى للغة العربية وتنظيمه وعمله، فهذا المجلس هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويسمى " المجلس" مقره الجزائر العاصمة، فإلى جانب صلاحياته الواردة بالمادة 23 من قانون 91–05 المعدلة، يكلف أيضا المجلس ب:

- يساهم في إعداد واقتراح العناصر العملية التي تشكل قاعدة وضع برامج وطنية في إطار السياسة العامة لبرامج تعميم استعمال اللغة العربية.
- يقدم آراء واقتراحات فيما يخص التدابير التشريعية والتنظيمية التي تدخل ضمن صلاحياته.
- يدعم التنفيذ الفعلي للبرامج الوطنية و/أو البرامج القطاعية المتعلقة بتعميم استعمال اللغة العربية.
- يرقي استعمال اللغة العربية ويحميها في الإدارات والمرافق العمومية ويحرص على سلامتها.
- يدرس ويبدي رأيه في مخططات وبرامج العمل القطاعية الخاصة بتعميم اللغة العربية ويتأكد من انسجامها وفعالياتها.
- يتلقى لهذا الغرض من الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية كل المعلومات والمعطيات والإحصائيات التي نتعلق بمهامه ونشاطه.
- يبدي المجلس ملاحظاته ويبلغ معاينته إلى الجهات المعنية إذا لاحظ تأخرا في تطبيق البرامج المحددة، أو تقصيرا في تنفيذ القوانين أو الأعمال المقررة ويرفع بذلك تقريرا إلى رئيس الجمهورية.
- يقدم تقريرا سنويا إلى رئيس الجمهورية حول عملية تعميم استعمال اللغة العربية[viii].

ومن بين أعماله الميدانية منها: إصدار مجلة نصف سنوية تعنى بقضايا اللغة العربية، كما قام بإنشاء منبري؛ حوار الأفكار وفرسان البيان في عام 2002، وذلك من أجل تقديم الفرصة للكفاءات الوطنية للمساهمة في عملية تعميم اللغة العربية وترقيتها، مع تنظيم ندوات وأيام دراسية في قضايا لغوية هامة، ويتولى إصدار المعاجم والكتب والقواميس مثل: قاموس المبرق 2004.

إن المتأمل في مجمل القرارات التي اهتمت بتعميم استعمال اللغة العربية، وفي واقع تعميمها ومستويات ممارستها في المجتمع الجزائري، نجد شرخا كبيرا بين ما هو نظري منصوص عليه وبين ما يتعلق بالتطبيق، فالواقع يشهد بضياع حتى استراتيجيات تدريس هذه اللغة التي ألح عليها القانون، فظاهر الخطابات يقر بترسيم اللغة العربية، أما الباطن يشهد لها بالضياع، والبعد الفعلي عن الاستعمال، إلى جانب ذلك طغيان استعمال اللغة الفرنسية بحجة أنها لغة العلم والتطور والدليل الأكبر على فشل مشروع تعميم اللغة العربية هو تواصل التقنيات في حقها، لأن مسألة التعميم لها منحى سياسي، فقد يزع بالحاكم مالا يزع بالعالم[ix].

2 –جزاء الإخلال بأحكام قانون تعميم اللغة العربية

تنص المادة 29 من القانون رقم: 91-05 على انه؛ تعد الوثائق الرسمية المحررة بغير اللغة العربية باطلة، تتحمل الجهة التي أصدرتها أو صادقت عليها مسؤولية النتائج المترتبة عنها.

وحسب المادة 30 من ذات القانون فإنه كل إخلال بأحكام هذا القانون يعد " خطأ جسيما" يستوجب جزاء تأديبيا.

وأشارت المادة 31 أيضا إلى عقوبة الغرامة المالية والتي تتراوح ما بين 5000 دج و10.000دج كل من يخالف:

- عرض الأفلام السينمائية و/أو التليفزيونية والحصص الثقافية والعلمية باللغة العربية او تكون معربة او ثنائية اللغة.
- جعل جميع التصريحات والتدخلات والندوات وكل الحصص المتلفزة باللغة العربية وتعرب إذا كانت بلغة أجنبية.
- كتابة باللغة العربية وحدها، العناوين، اللافتات، الشعارات، الرموز، اللوحات الاشهارية، وكل كتابات المطلية، أو المضيئة أو المجسمة او المنقوشة، التي تدل على مؤسسة أو هيئة أو محل أو التي تشير إلى نوعية النشاط الممارس مع مراعاة جودة الخط وسلامة المبنى والمعنى.
- طبع باللغة العربية وبعدة لغات أجنبية؛ الوثائق والمطبوعات والاكياس والعلب التي تتضمن البيانات التقنية وطرق الاستخدام وعناصر التركيب وكيفيات الاستعمال التي تتعلق على وجه الخصوص بما يأتي:
  - المنتجات الصيدلانية والمنتجات الكيماوية
  - المنتجات الخطيرة
  - أجهزة الإطفاء والإنقاذ ومكافحة الحرائق

على أن تكون الكتابة باللغة العربية بارزة في جميع الحالات.

- كتابة باللغة العربية الأسماء والبيانات المتعلقة بالمنتجات والبضائع والخدمات وجميع الأشياء المصنوعة أو المستوردة أو المسوقة في الجزائر.

والمادة 32 المعدلة تعاقب بالغرامة المالية من 1000دج إلى 5000دج كل من وقع على وثيقة محررة بغير اللغة العربية، أثناء ممارسة مهامه الرسمية او بمناسبتها مع مراعاة:

- المعاملات والمراسلات في جميع الإدارات والمؤسسات والجمعيات على اختلاف أنواعها تكون باللغة العربية إلا أن التعامل الإدارات والهيئات والجمعيات مع الخارج يكون وفقا لما يتطلبه التعامل الدولي
- يكون التعامل لجميع الإدارات والهيئات والمؤسسات والجمعيات مع الخارج باللغة العربية.
- تبرم المعاهدات والاتفاقيات باللغة العربية مع مراعاة ما يتطلبه التعامل الدولي.

وتضاعف العقوبة في حالة العود.

وتنص المادة 33 على الغرامة المالية والتي تتراوح ما بين 1000دج و5000دج يعاقب بها كل مسؤولو المؤسسات الخاصة والتجار والحرفيون الذين يخالفون أحكام هذا القانون، وفي حالة العودة، تغلق المؤسسة أو المحل مؤقتا أو نهائيا.

والمادة 34 تعاقب هي الأخرى بغرامة مالية ما بين 1000دج و10.000دج الجمعية ذات الطابع السياسي التي تخالف أحكام هذا القانون، وفي حالة العود تطبق عليها أحكام المادة 33 من قانون رقم: 89-11 المؤرخ في 5 يوليو 1989 والمتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي.

والمادة 35 تنص على أنه يحق لكل ذي مصلحة مادية أو معنوية في تطبيق هذا القانون أن يتظلم أمام الجهات الإدارية أو يرفع دعوى قضائية ضد اي تصرف مخالف لأحكام هذا القانون.

ثالثا: دور البرلماني في الحفاظ على اللغة العربية

إن المواثيق والدساتير والقوانين والمؤسسات لا تعتبر سوى وسائل أو أطر يستعملها الإنسان لتحقيق اغراض معينة، وإن فاعليتها تبقى مرتبطة بمدى إيمان واضعيها والشعب لها والضمانات المقررة لتطبيقها[x].

والبرلمان الجزائري هيئة تشريعية في الدولة نابع من لسان الشعب يتولى أعضاءه ورئيسه عملية تشريع القوانين بغرفتيه؛ مجلس الامة والمجلس الشعبي الوطني[xi].

ومن واجبات البرلماني اتجاه تطوير اللغة العربية تكمن في:

- توحيد صفه مع صف البرلمانيين العرب وذلك ابتغاء الرقي باللغة العربية، لأن تعميم استعمالها في دولة عربية دون الأخرى لا يكمل جوهر التعريب ولا يؤدي به إلى التطبيق الفعلي والصارم.
- ضرورة العمل على تشريع الاتفاقيات والقرارات والقوانين الخاصة باللغة العربية وتفعيلها في الميدان ووضع لجان تسهر على ذلك، فيما أن اللغة العربية لغة حية وعالمية.
- إيجاد تشريع ملائم ينص على تحسين تدريس هذه اللغة لتكون بمستوى الحدث العالمي.
- التأسيس التشريعي الفعلي للنهوض باللغة حيث يحتفل بها كيوم عالمي في 18 ديسمبر من كل سنة، وهي إحدى اللغات المستخدمة في هيئة الأمم المتحدة.
- مناقشة مشروع قانون التعريب بالقضاء على آثار الاحتلال الفرنسي الثقافي واللغوي وجعلها لغة التعامل اليومي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والعلمي وفرض سيادتها على كل مرافق الحياة في إطار قانون ملزم يحدد المسؤوليات ويضبط الجزاءان.

وعليه فإن البرلماني يحمل مسؤولية كبيرة على عاتقه وفي ذمته دور عليه العمل من أجل تحقيقه، لأنه يحمل بيده سلطة التشريع وسن القوانين التي تحمي الدولة والشعب[xii].

1- الإصلاحات التعليمية ودور البرلمان فيها

وتظهر من خلال:

- **تخفيف المناهج الدراسية**

وزير التربية في الجزائر أعلن عن بدء مشروع لتخفيف المناهج الدراسية، مع التركيز على المواد الأساسية مثل اللغة العربية والتربية الإسلامية، لأنها جزء مهم من الهوية الوطنية، القرار هذا جاء استجابة لمطالب أولياء الأمور والمجتمع، وبدوره يوضح دور البرلمان في تمثيل هذه المطالب ودعمه للإصلاحات اللي تعزز التعليم باللغة العربية.

- **المجلس الوطني للبرامج**

في 2021، تم تأسيس المجلس الوطني للبرامج لمراجعة المناهج التعليمية، والبرلمان له دور في متابعة وتوجيه عمل المجلس هذا لآجل ان تكون المناهج متماشية مع احتياجات المجتمع وثقافته.

- **التوجه نحو الهوية الثقافية**

السياسات التعليمية تحاول ان تعزز اللغة العربية كلغة تعليمية أساسية، وهذا يعكس التزام الحكومة بالهوية الثقافية الجزائرية، والبرلمان يساهم في هذا من خلال التشريعات والنقاشات اللي تدعم التعليم باللغة العربية.

ومنه نستنتج ان المناهج التعليمية تواجه تحديات في التحديث والتوافق مع التطورات العالمية، وهذا يستدعي تدخل البرلمان لضمان أن التعليم يواكب العصر.

2- اثار تدخل البرلمان في تعديل المناهج التعليمية في الجزائر

تتعلق نتائج تدخل البرلمان في تعديل المناهج التعليمية في الجزائر بتوجهات الحكومة نحو تحسين النظام التعليمي، حيث أعلن وزير التربية الوطنية، عن بدء تنفيذ خطة لتخفيف المناهج الدراسية اعتبارًا من الموسم الدراسي 2024-2025.

- **التعديلات المقترحة**
- تخفيف المناهج: سيتم تقليص بعض المواد الدراسية وتأجيلها إلى مستويات أعلى، مع الحفاظ على المواد الأساسية المتعلقة بالهوية الوطنية، مثل التربية الإسلامية واللغة العربية.

- إدخال مواد جديدة: تشمل التعديلات إدراج اللغة الإنجليزية والتربية البدنية في مرحلة التعليم الابتدائي، مما يعكس توجهًا نحو تحديث المناهج لتلبية احتياجات العصر.

- **الأهداف المرجوة**
- تحسين جودة التعليم: تسعى وزارة التربية إلى تعزيز المواد العلمية، خاصة الرياضيات، ورفع مستوى التعليم بشكل عام.
- زيادة نسبة التمدرس: تشير الأرقام إلى أن نسبة التمدرس بين الأطفال البالغين من العمر 6 سنوات قد تجاوزت 98.90%، مما يعكس نجاح السياسات الحالية في هذا المجال.

خاتمة

الجانب اللغوي جانب أساسي من جوانب حياتنا، واللغة مقوم من مقومات حياتنا وكياننا، وهي الحاملة لثقافتنا ورسالتنا والروابط الموحدة بيننا والمكونة لبنية تفكيرنا والصلة بين أجيالنا والصلة كذلك بيننا وبين كثير من الأمم.

ويعد التشريع اللغوي ضرورة قومية ووطنية للحفاظ على سلامة العربية، وهو دعم للمؤسسات وتقدير للغة القرآن لسان العالمين. والدساتير لا تتضمن إلا الاختصاصات العامة، تاركة مسألة التفاصيل إلى البرلمان أو الحكومة، كما أن البرلمانات لم تعد تتمتع بالاختصاصات الواسعة على حساب الحكومة وإنما أصبحت مقيدة على سبيل الحصر وما بقي يكون من اختصاص السلطة التنفيذية، ولذلك هي السلطة الأولى بالدولة باستثناء القيود الدستورية القليلة.

التشريع اللغوي الخاص باللغة العربية واجب الوجود وواجب التطبيق والاهتمام الفعلي بتطبيقه، وذلك لمصلحة لغة الأمة ورسم الخارطة العامة لتحديد مكامن النقص فيها لتدارك ذلك بتجنيد الصفوف لخدمة اللغة من هيمنة الغرب السريع.

وليتحقق فعل التعميم للغة العربية ينبغي أن تتظافر الجهود بين مختلف المؤسسات والهياكل المشكلة للدولة، والأهم من ذلك يجب أن يلقى فعل التعميم عناية سياسية بالغة لكي يتم تحويل الحلم إلى حقيقة.

✓ **النتائج:**

- على الرغم من المكانة الدستورية المرموقة التي تحظى بها اللغة العربية، لا تزال بعض الوزارات في الجزائر تستخدم اللغة الفرنسية في معظم مراسلاتها الداخلية وحتى في بياناتها الرسمية.
- يواجه تطبيق التعريب الكامل مجموعة من التحديات، من بينها وجود ما يُعرف بـ "اللوبي الداعم لفرنسا في الجزائر".
- يمكن القول إن الدستور الجزائري قد منح اللغة العربية مكانة رفيعة ومحورية، حيث اعتبرها ركيزة أساسية للهوية الوطنية والسيادة ومع ذلك، فإن تطبيق هذه المكانة الدستورية على أرض الواقع لا يزال يواجه تحديات تتطلب جهوداً مستمرة لتعزيز استخدام اللغة العربية في جميع مجالات الحياة الرسمية والعامة في الجزائر.
- ان دور البرلمان في تعزيز اللغة العربية في المناهج التربوية في الجزائر، يلعب في الجزائر دورًا محوريًا في تعزيز اللغة العربية في المناهج التربوية، وذلك من خلال مجموعة من الآليات التشريعية والإدارية وتكون كالتالي:

❖ **الإطار التشريعي**

- سن القوانين: يُعتبر البرلمان الجهة المسؤولة عن سن القوانين التي تدعم استخدام اللغة العربية في التعليم منذ الاستقلال، تم التركيز على تعزيز اللغة العربية كلغة رسمية في المناهج التعليمية، مما يعكس الهوية الثقافية للبلاد.

❖ **مراجعة السياسات التعليمية**

- يعمل البرلمان على مراجعة وتعديل السياسات التعليمية لضمان توافقها مع استخدام اللغة العربية. يتضمن ذلك تقييم المناهج الدراسية وتقديم توصيات لتحسينها.

❖ **المراقبة والتقييم**

تكون الرقابة على الحكومة من البرلمان رقابة فعالة على وزارة التربية الوطنية، مما يضمن تنفيذ السياسات المتعلقة باللغة العربية بشكل صحيح، ويُعتبر البرلمان صوت الشعب، ويعكس رغبات المواطنين في تعزيز التعليم باللغة العربية.

❖ **لجان مختصة**

- توجد لجان برلمانية متخصصة تعنى بالشؤون التعليمية، حيث تقوم بدراسة القضايا المتعلقة بتعزيز اللغة العربية في المناهج التربوية وتقديم التوصيات اللازمة.

✓ **التوصيات:**

- تفعيل دور أكثر كل من الهيئات الخاصة بالتنفيذ والمتابعة ودعم اللغة العربية المكلفة بتطوير وترقيتها وتعميمها مثل الجمعية الوطنية للدفاع عن اللغة العربية ومركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية وكذلك المجلس الأعلى للغة العربية خصوصا في عملية نشر الكتب.
- وضع آليات للتطبيق الفعلي والصارم للتشريع اللغوي ميدانيا
- رفع من قيمة الغرامة المطبقة على كل من أخل بأحكام التشريع اللغوي، لأن المستوى المعيشي والظروف المعيشية تحسنت وتغيرت ويجب تقدير عقوبة الجنحة وليس فقط الاكتفاء بالغرامة، لتكون عملية ردعية أكثر للقانون.
- ضرورة الإسهام في الإنتاج العلمي باللغة العربية وإنجاح عملية التعريب غير كفيلة بالترجمة وحدها بقدر ماهي كفيلة أيضا بالإنتاج الذاتي والخاص بالعرب في مختلف العلوم.
- جعل المجلس الأعلى للغة العربية هيئة مستقلة عن رئيس الجمهورية لكي يكون دوره فعال أكثر لضمان استقلاليته كفيل برقيه وتوسع اختصاصاته
- تعميم استعمال المصطلحات العلمية التي تأتي بها المجامع العربية اللغوية كلها وتطبيقها في الميدان وعدم بقاءها مجرد حبر على ورق.
- وضع الإطار القانوني السياسي الداعم لاستراتيجية التخطيط اللغوي لصالح سيادة العربية وتدخل القرار السياسي في تدبير الأمن اللغوي ولأحداث المؤسسات اللغوية ودعمها ماديا وبشريا.

- وضع آليات تجعل من البرلماني أكثر مردودية ونشاط وذو كفاءة لأن أغلبية البرلمانيون بسطاء ثقافيا ومنهم من ليس جامعي إطلاقا فهم منتخبون من عامة الشعب فقط ترقية اللغة العربية علميا وردم الفجوة المعلوماتية.

قائمة الهوامش:

---

[i] سامية بوروبة، بعد تكريس تمازيغت لغة رسمية في التعديل الدستوري الأخير: الاعتراف برأس السنة الأمازيغية في الجزائر، المفكرة القانونية، تاريخ النشر: 2018/01/30، تاريخ الزيارة: 2021/04/23، الموقع الالكتروني: http://legal-agenda.com

[ii] الجريدة الرسمية العدد: 82، المؤرخة في 30 ديسمبر 2020

[iii] الجريدة الرسمية العدد: 03 المؤرخة في 16 جانفي 1991

[iv] الجريدة الرسمية العدد: 81 لسنة 1996.

[v] المرسوم الرئاسي رقم: 98-226 المؤرخ في 11يوليو 1998 يتضمن صلاحيات المجلس الأعلى للغة العربية وتنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية العدد: 50 لسنة 1989

المرسوم الرئاسي المؤرخ في 26 سبتمبر 1998 يتضمن تعيين أعضاء المجلس الأعلى للغة العربية، الجريدة الرسمية العدد: 72 المؤرخة في27 سبتمبر 1998.

[vi] انظر المادة 36 المعدلة بالأمر رقم: 96-30، المرجع السابق.

[vii] وهيبة جراح: قوانين تطوير اللغة العربية في الدولة الجزائرية، بين الطرح النظري وهاجس التطبيق (مقاربة مسحية لخمسين عاما من الجهود)، كتاب جماعي بعنوان اللغة العربية والبرلماني، منشورات الممارسات اللغوية في الجزائر، د.ط، كلية الآداب واللغات، تيزي وزو، الجزائر، سنة: 2015، ص ص: 116-117.

[viii] انظر أيضا إلى الصلاحيات الواردة بالمواد من 5 إلى7 من المرسوم الرئاسي رقم: 98- 226، المرجع السابق.

[ix] وهيبة جراح: المرجع السابق، ص: 119.

[x] السعيد بالشعير: القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، النظرية العامة للدولة والدستور، ديوان المطبوعات الجامعية، ط.5، الجزائر، سنة: 2002، من ديباجة الكتاب وغير مرقمة.

[xi] المجلس الشعبي الوطني هو الغرفة الأولى ينتخب عن طريق الاقتراع العام السري المباشر، لمدة 5 سنوات يتكون حاليا من 380 نائب.

ومجلس الأمة هو الغرفة الثانية ينتخب أعضاءه لمدة ستة سنوات عن طريق الاقتراع غير المباشر ويجدد نصفه كل 3 سنوات وعددهم حاليا 144 نائب، 3/2 ينتخبون من بين المجالس المنتخبة، و3/1 يعينه رئيس الجمهورية، وينتخب البرلمان من بين أعضاءه رئيسا ومكتبا دائما، ومجموعة لجان يجتمع في دورة استثنائية وللبرلمانين حصانة من أجل التعبير الحر لهم.

[xii] كاهنة محيوت: واقع اللغة العربية في التشريع الجزائري، كتاب جماعي بعنوان: اللغة العربية والبرلماني، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، كلية الآداب واللغات، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، سنة: 2015، ص ص: 137-138.